مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:02 (2023)، ص 372-389
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

معضلة البطالة وإنعكاساتها على قطاع التأمين الجزائري ..تحليل للظاهرة و قياس للأثر

The unemployment dilemma and its repercussions on the Algerian insurance sector ... Analysis of the phenomenon and measurement of the impact

دراجي أنيس[1]*، مطرف عواطف[2]

[1] جامعة عنابة (الجزائر)، anis.derradji@univ-annaba.org

[2] جامعة عنابة (الجزائر)، ametarref@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/03/25 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية كرونولوجية لظاهرة البطالة في الجزائر ومن تم قياس أثر هذه الظاهرة على المتغيرات التي تعكس خصوصية النشاط التأميني بالإعتماد على البيانات المتوفرة خلال الفترة (2000-2017)، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن ظاهرة البطالة تؤثر على معظم المتغيرات المرتبطة بالنشاط التأميني بإستثناء حجم أصول شركات التأمين و تعويضات التأمين لفروع الأضرار و الأشخاص حيث تراوحت قيم معاملات التحديد للنماذج المدروسة بين 12 و 51 في المئة مما يدل على وجود تأثير ضعيف إلى متوسط نسبيا.

الكلمـات المفتاحيـة: البطالـة ؛ سـوق الشـغل ؛ قطاع التأمين ؛ التحليل العاملي ؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: F66 ;G22

Abstract :

This study aims to provide an analytical reading of the phenomenon of unemployment in Algeria and the impact of this phenomenon on the variables that reflect the specificity of insurance activity based on the data available during the period (2000-2017), the study concluded several results, most notably that the phenomenon of unemployment affects most of the variables associated with insurance activity, with the exception of the size of the assets of insurance companies and insurance payout for the branches of damages and persons, where the values of the determination coefficients for the studied models ranged between 12 and 51 percent, which indicates a weak to relatively medium effect.

Keywords: *unemployment ;labor market ;insurance sector; Factor analysis; Algeria*.

Jel Classification Codes: F66; G22

* المؤلف المرسل.

مقدمة

لقد تناولت النظريات الإقتصادية المتعاقبة ظاهرة البطالة بإسهاب كما تخطى الإهتمام بهذه الظاهرة حدود العلوم الإقتصادية ليأخذ أبعادا إجتماعية و سياسية ، في الجزائر إتبعت معدلات البطالة منذ الإستقلال مسارا شديد التقلب فالتحول من النظام الإقتصادي الإشتراكي إلى إقتصاد السوق ، الأزمة النفطية، الإصلاحات الهيكلية و سياسات الخصخصة، ناهيك عن مخلفات العشرية السوداء كلها عوامل ساهمت في تفاقم أزمة البطالة الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة حيث تجسد ذلك من خلال من إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل و إستحداث صيغ مختلفة لإدماج الشباب العاطل عن العمل تبع ذلك خلق هيئات متخصصة في مرافقة الشباب بغية خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة مع الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي ، من جهة أخرى لم تفلح سياسات التحرير المالي التي مست القطاع المالي في تسعينات القرن الماضي في تطوير سوق التأمين الجزائري ففتح المجال أمام الشركات الخاصة الوطنية و الأجنبية، تأطير نشاط التأمين المصرفي و تعزيز الوساطة في القطاع لم تحقق الأهداف المرجوة لتبقى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي هامشية وغير مرضية ، و من هذا المنطلق تقف هذه الدراسة عند إنعكاسات مشكلة البطالة على سوق التأمين الجزائري لتقودنا إلى طرح السؤال الجوهري التالي:

في خضم الجهود المبذولة للتخفيف من شدة البطالة من جهة و تطوير قطاع التأمين من جهة أخرى، ما مدى تأثير ظاهرة البطالة على نجاعة سوق التأمين الجزائري؟

يتفرع هذا التساؤل إلى عدة تساؤلات كما يلي:

- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين؟؛
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على حجم المصاريف التشغيلية التي تتحملها شركات التأمين ؟؛
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركات التأمين؟؛
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على تعويضات التأمين لفروع الأضرار و الأشخاص؟ ؛
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأضرار؟ ؛
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأشخاص؟ ؛
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة البطالة على حجم أصول شركات التأمين؟.

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05 ؛
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم المصاريف التشغيلية التي تتحملها شركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05 ؛
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05 ؛
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على تعويضات التأمين لفروع الأضرار و الأشخاص عند مستوى معنوية α=0,05 ؛
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأضرار عند مستوى معنوية α=0,05 ؛
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأشخاص عند مستوى معنوية α=0,05 ؛
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم أصول شركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية سوسيو إقتصادية من خلال تسليطها الضوء على مشكلة البطالة التي عجزت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على التخفيف من حدتها من جهة و قطاع التأمين الذي يسير بخطوات بطيئة و ثابتة رغم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي في خضم موجات التحرير المالي التي شهدها الإقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية كرونولوجية لظاهرة البطالة في الجزائر ومن تم قياس أثر هذه الظاهرة على المتغيرات التي تعكس خصوصية النشاط التأميني بالإعتماد على البيانات المتوفرة خلال الفترة (2000-2017)، حيث توقفت الدراسة عند سنة 2017 نتيجة لعدم توفر بيانات حديثة حول بعض المتغيرات التي شملتها الدراسة.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي و التحليلي في قالب تسعى من خلاله إلى التطرق لمختلف المفاهيم ذات الصلة بظاهرة البطالة و تحليل الأرقام التي تعبر عن واقع التشغيل في الجزائر، مع محاولة لصياغة نموذج إقتصادي قياسي يجسد العلاقة بين البطالة و سوق التأمين الجزائري .

عرض للدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت ظاهرة البطالة في الجزائر:

- دراسة لـ (قندوز و بلحيمر، 2015) موسومة بـ **" أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم و سندان البطالة خلال الفترة 1995-2009 تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة و الإختراق"**، قدمت الدراسة قراءة تحليلية لظاهرتي التضخم و البطالة و أثرهما على وتيرة نمو قطاع التأمين في الجزائر، و توصلت إلى جملة من النتائج أبرزها: أن الإنخفاض في الدخول الموزعة يؤدي إلى العزوف عن إكتتاب عقود تأمينية ، تسريح العمال ينجم عنه تدني رقم أعمال محفظة التأمين على الأشخاص في إطار صيغة التأمين الجماعي ويؤدي إلى إنخفاض الطلب على فروع التأمين غير الإلزامية.
- دراسة لـ (مداح و ستي، 2020) **موسومة بـ"جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة"**، قام الباحثان بعرض مختلف النظريات المرتبطة بسوق العمل وتحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1962- 2018 مع التطرق للجهود التي بذلتها الجزائر في مواجهة الإختلال في سوق العمل، إعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي و توصلت إلى أن إنشاء العديد من الوكالات الداعمة للشغل لم يساهم في تخفيض البطالة خلال الفترة المدروسة.
- دراسة لـ (بو الكور، 2020) **موسومة بـ" قياس و تحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)"**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في الأجلين القصير و الطويل من خلال الإعتماد على الأساليب القياسية كإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، أشعة نموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد تنطلق من معدل البطالة إلى الإنفاق الحكومي الأمر الذي يدل على أن الحكومة تخضع سياسات الإنفاق الحكومي للتغيرات الحالية و المتوقعة لمعدل البطالة، و أن الإنفاق الحكومي يساهم في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

- دراسة لـ (بن قيلة و بومدفع، فعالية عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات "دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية سطيف خلال الفترة (2008-2018)"، 2021) **موسومة بـ"فعالية عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات "دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية سطيف خلال الفترة (2008-2018)"**، هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع بطالة خريجي الجامعات في الجزائر و الوقوف على مدى مساهمة و فعالية عقود الإدماج في التخفيف من حدتها من خلال القيام بدراسة سوسيو-إحصائية لجهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية سطيف، خلصت الدراسة إلى أنه و بالرغم من مساهمة هذه العقود في التخفيف من حدة البطالة كميا إلا أنها لا تعالجها بشكل نهائي الأمر الذي يجعل خريج الجامعة عرضة للبطالة مرة أخرى بعد إنتهاء فترة العقد.
- دراسة لـ (بن قيلة و بومدفع، 2021) **كرونولوجيا البطالة و التشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات)**، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرتي البطالة و التشغيل و تتبع مراحل تطورهما عبر تاريخ الجزائر المستقلة، وذلك بغية فهم بنية وهيكلة البطالة و تحليل العوامل التي أدت إلى تشكلها، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن لسياسة الدولة في محاربة البطالة وفق رؤية إجتماعية ناهيك عن الإصلاحات و التعديلات الهيكلية التي مست الإقتصاد الجزائري الأثر البالغ في تشكل و تطور البطالة من البطالة الأمية في فترة السبعينات و الثمانينات إلى بطالة حاملي الشهادات في الوقت الراهن.

تطرقت الدراسات السابقة إلى ظاهرة البطالة في الجزائر ، العوامل التي ساهمت في تطورها وكذا مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر و لا تزال للتخفيف من حدة البطالة من خلال إستحداث برامج لإدماج الشباب العاطل عن العمل و ضبط سياسات الإنفاق الحكومي وفقا لمقاربة سوسيو-إقتصادية، و إتفقت الدراسات السابقة على أن مشكلة البطالة في الجزائر تأخذ طابع هيكلي و ليس ظرفي.

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا، تسعى هذه الدراسة لتقديم قراءة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر في خضم المستجدات التشريعية مع محاولة قياس أثر هذه الظاهرة على نجاعة سوق التأمين في الجزائر، و بالتالي فهي تسلط الضوء على إنعكاسات البطالة على قطاع

التأمين الذي يواجه أساسا عدة تحديات تحول دون بلوغه للأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المرجوة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين :

المحور الأول: قراءة تحليلية كرونولوجية لظاهرة البطالة في الجزائر؛

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر البطالة على نجاعة سوق التأمين الجزائري.

1- قراءة تحليلية كرونولوجية لظاهرة البطالة في الجزائر:

لقد شهدت البطالة في الجزائر عدة تحولات بالموازاة مع الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال، و يمكن التعبير عن هذه التحولات كما يلي:

1-1 الحقبة الزمنية الأولى: مرحلة ما بعد الإستعمار و التخطيط المركزي:

عرفت فترة ستينات القرن الماضي إستحواذ قطاع الزراعة على الحصة الأكبر من العمالة بنسبة قدرت بـ49% (Boulahrik, 2019, p. 620) ، إلا أن تبني الدولة للفكر الإشتراكي القائم على توجيه الإقتصاد و الذي جسدته المخططات التنموية الثلاثية بداية من سنة 1967 نجم عنه تحولا من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 594)، الأمر الذي إنعكس سلبا على القطاع الزراعي بسبب تداعيات النزوح الريفي لتنخفض نسبة العمالة في الزراعة من 38,4% سنة 1974 إلى 30,2% سنة 1977 (Boulahrik, 2019, p. 620) ، إلا أن جهود التنمية التي مست قطاعات الصناعة و البناء و الأشغال العمومية ساهمت في التخفيض من المعدلات الإجمالية للبطالة لتصل إلى مستوى 22% سنة 1977 مقابل 32,9% سنة 1966. (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 594)

2-1 الحقبة الزمنية الثانية: مرحلة الأزمة النفطية و الإصلاحات الهيكلية:

شهدت الفترة ما بين نهاية السبعينات و منتصف الثمانينات إنخفاض في معدلات البطالة و إرتفاع في مستوى الأجور و الإستثمار العمومي، إلا أن هذه الفترة الذهبية لم تدم طويلا فسرعان ما بينت الأزمة النفطية لسنة 1986 هشاشة الإقتصاد الجزائري و إرتباطه الكبير بقطاع المحروقات، وقد تزامنت هذه الأزمة مع جملة من العوامل السوسيوديموغرافية تمثلت في الإرتفاع الذي عرفته الفئة النشيطة القادرة على العمل من 4,5 مليون شخص سنة 1985

إلى 5,6 مليون شخص سنة 1989 ليرتفع معدل البطالة بشكل غير مسبوق من 9,7% سنة 1985 إلى 21,4% سنة 1987. (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 599)

كما عرفت هذه الفترة لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للإقتراض مقابل تحمل شروط قاسية تضمنت تجميد الأجور و التقليص في النفقات العامة مما تمخض عنه غلق العديد من المؤسسات العمومية أو خصخصتها و بيعها بالدينار الرمزي فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال (بو الكور، 2020، صفحة 176) ،و في سياق هذه الإصلاحات إرتفع معدل البطالة من 20,4% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000.

3-1 الحقبة الزمنية الثالثة: مرحلة النمو الإقتصادي و التحول نحو إقتصاد السوق:

إتسمت فترة ما بعد 2000 بعودة الإستقرار السياسي و الأمني مع إرتفاع أسعار النفط ، وفي خضم هذه الطفرة المالية شرعت الجزائر في تنفيذ سياسات متعلقة بالتشغيل حيث تجسد ذلك من خلال تبني برامج متنوعة منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر و منها ما يتعلق بتشجيع إنشاء المؤسسات التي تخلق مناصب شغل، ناهيك عن تنظيم بعض أنماط التوظيف التي تشمل فئات معينة(حاملي الشهادات الجامعية، التكوين المهني ..) (مباركي و يوسف، 2017، صفحة 440)، ففي إطار التشغيل المباشر أنشئت الوكالة الوطنية للتشغيل بموجب (المرسوم التنفيذي رقم 90-259 ، 1990) لتخلف الديوان الوطني لليد العاملة ، حيث كلفت هذه الوكالة بتسيير عقود الإدماج المهني و كذا عقود إدماج حاملي الشهادات إضافة إلى لعب دور الوسيط بين أصحاب المؤسسات و طالبي الشغل، ويظهر الجدول التالي حالة اللاتوازن بين فرص العمل المعروضة و عدد الطلبات مع هيمنة مناصب الشغل المؤقتة على عروض العمل، و قد أظهرت دراسة مسحية أجراها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2019 بأن 663000 بطال ليس لهم أي شهادة، و يشكل حاملو الشهادات الجامعية 27,8% بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26,5% و حسب نتائج المسح فإن ستة من بين عشرة بطالين هم في بطالة طويلة المدى أي في حالة بحث عن منصب شغل منذ سنة أو أكثر. (ONS, 2019, p. 19)

الجدول رقم (01): تطور سوق الشغل في الجزائر خلال الفترة (2015-2018)

السنوات	طلبات العمل (بالعدد)	عروض العمل (بالعدد)	مناصب العمل الدائمة	مناصب العمل المؤقتة
2015	1 005 506	441 812	19 204	318 917
2016	1 037 095	465 901	10 482	359 662
2017	1 142 669	452 844	9 774	341 093
2018	1 456 753	499 450	9 053	366 367

Source : (ONS, 2021, p. 11)

حيث يظهر جليا عدم تغطية عروض العمل للأعداد المتزايدة من الطلبات و التي من المتوقع أن تزداد في ظل إرتفاع أعداد المسجلين في الجامعات الجزائرية حيث بلغت 000 696 1 مسجل سنة 2022 (Algérie presse service, 2021). يضاف إلى ذلك تضاعف عدد السكان، حيث تشير إحصائيات صادرة عن الأمم المتحدة بأن عدد السكان في الجزائر سيرتفع إلى 60,923 مليون نسمة سنة 2050 ليصل إلى حوالي70,705 مليون نسمة بحلول عام 2100 بما يمثل 0,57% من إجمالي السكان في العالم.(United nations, 2021)

من جهة أخرى دفعت المعاناة من مختلف مظاهر المحسوبية و بيروقراطية الإدارة الشباب البطال نحو تغذية النشاطات غير الرسمية ، فقد لعب القطاع غير الرسمي دورا بارزا في خلق فرص العمل كما أن صعوبة حصر نطاق هذه النشاطات التي قدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 30% خلال الفترة (1991-2017) أثر على مصداقية معدلات البطالة المصرح بها رسميا. (بلقايد و بن زاير، 2016، صفحة 132)

وفي سنة 2022 حذت الجزائر حذو الإقتصاديات الكبرى بتأسيسها لمنحة البطالة بموجب المادة 190 من (قانون المالية 2022) يستفيد منها طالبي الشغل لأول مرة المسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل، تبع ذلك إصدار (المرسوم التنفيذي رقم 22-70) و الذي حدد قيمة المنحة بـ13 ألف دج و كذا شروط الإستفادة منها، و (المرسوم التنفيذي رقم 22-254، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 46) الذي وسع من هذه الشروط لتشمل أصحاب المداخيل التي تتجاوز 13 ألف دج الناتجة عن معاشات أو ريوع أو منح التقاعد المنقولة و الإستفادة من التأمين عند المرض .

و في خضم هذه التحولات، أصدر البنك الدولي تقريرا إعتبر فيه بأن تأسيس الجزائر لهذه المنحة أدى إلى إرتفاع قياسي في عدد المسجلين لدى وكالة التشغيل خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 و الذي إرتفع بنسبة 64% مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2021 ، ليصل العدد الإجمالي للمسجلين في مارس 2022 إلى 04 ملايين طالب عمل ، أي حوالي 14,4% من القوة العاملة و هنا يمكن القول بأن إستحداث هذه المنحة من شأنه أن يعطي تصورا أوضح و أصدق حول معدلات البطالة في الجزائر لا يتماشى مع الأرقام المصرح بها رسميا. , Maghreb emergent) (2022، يضاف إلى ذلك إثارة هذا الإجراء لعدة تساؤلات: هل ستخفف هذه المنحة من معضلة البطالة أم أنها ستقتصر على توفير قاعدة إحصائية تخص العاطلين عن العمل ؟ و هل ستلتزم الدولة بتوفير مناصب عمل لكل مستفيد في ظل تجميد معظم الإدارات التابعة

للوظيف العمومي لمسابقات التوظيف و إكتفائها بترسيم أصحاب عقود الإدماج ؟ ، و بالرجوع لنظام التقاعد في الجزائر فقد أتاح للعامل حرية إختيار مواصلة النشاط بعد سن الستين في حدود 05 سنوات ، و هذا راجع للعجز الذي تعرفه ميزانية صندوق التقاعد، وعليه يمكن القول بأن إستحداث منحة البطالة و حرية التمديد لمن بلغ سن التقاعد هي إجراءات لا توحي بوجود إرادة سياسية فعلية للتخفيف من البطالة على المديين القصير و المتوسط.

الجدول رقم (02): التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2015-2018) بالمليون دج

البيان	2015	2016	2017	2018
الإيرادات	644	724,3	699,1	714,8
المصاريف	909,5	1036,9	1185,4	1270,3
الرصيد	(265,5)	(312,6)	(486,3)	(555,4)

Source : (ONS, 2021, p. 20)

و فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تم إنشاء بداية من تسعينات القرن الماضي عدة أجهزة دعم تعمل على تأطير و مساعدة هذا الصنف من المؤسسات حيث تعد كل من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا" ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات إضافة إلى صندوق ضمان القروض أبرز هذه الأجهزة، فإلى غاية 31 ديسمبر 2021 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 1286 365مؤسسة بمعدل كثافة بلغ 28 مؤسسة لكل ألف شخص و 3 134 968 منصب عمل مستحدث مع إستحواذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر بأزيد من 51 في المئة من إجمالي عدد المؤسسات.

الجدول رقم (03): مساهمة الهيئات المستحدثة في خلق مناصب الشغل

الجهاز	عدد المشاريع الممولة	قيمة التمويل (بالمليون دج)	المناصب المستحدثة بالعدد
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات (بيانات سنة 2021)	1877	526 027	46 711
صندوق ضمان القروض (بيانات سنة 2021)	3352 ضمان	117 454	7 492
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(من سنة	957 056	65 630	1 400 059

2005 إلى 2021/12/31)			
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (بيانات سنة 2021)	5 620	27 864,88	13 151

Source : (Ministère de l'industrie , 2021, pp. 17,18,21,29,33)

يظهر الجدول رقم (03) الدور البارز الذي تلعبه أجهزة الدعم في التخفيف من حدة البطالة و مساهمتها في خلق أزيد من 03 ملايين منصب عمل، من جهة أخرى فإن أجهزة الدعم تفرض على الشباب المستفيد من التمويل إكتتاب عقود تأمينية لتغطية المعدات و التجهيزات المقتناة من مخاطر محتملة الوقوع الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على فروع تأمينات الأخطار المتعددة الصناعية ، التجارية و الزراعية و تأمينات القروض.

الشكل رقم (02): هيكل الإنتاج لقطاع التأمين لفروع تأمينات الأضرار لسنة 2020

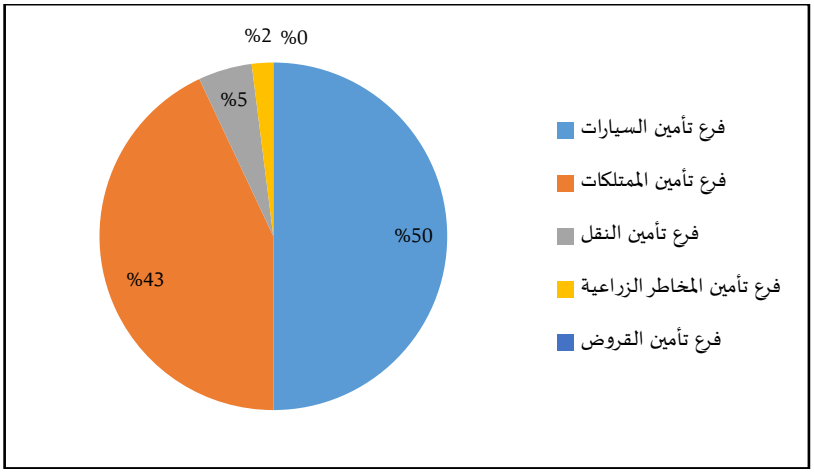

Source : (Direction générale du trésor, 2020, p. 13)

يظهر الشكل رقم (02) إستحواذ فرع تأمين السيارات على الحصة الأكبر من الأقساط المكتتبة و غياب التنويع في محافظ شركات التأمين ، وهنا يمكن للشركات الصغيرة و المتوسطة أن ترفع من رقم أعمال قطاع التأمين مع إضفاء نوع من التوازن بين فروعه مقابل الإستفادة من تغطية تأمينية مرنة.

2- دراسة قياسية لأثر البطالة على نجاعة سوق التأمين الجزائري:

إعتمدت الدراسة على بيانات البطالة و كذا بيانات تخص المتغيرات التي تعبر عن خصوصية النشاط التأميني في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) بالإعتماد على التقارير السنوية للنشاط التأميني الصادرة عن المديرية العامة للخزينة و قاعدة البيانات (Federal reserve economic data, 2022) ، إرتكزت منهجية الدراسة التطبيقية على خطوتين أساسيتين :

- دراسة مدى توفر شروط التحليل العاملي في البيانات التي ترتبط بالمتغيرات المدروسة؛
- قياس أثر البطالة على المتغيرات التي تعكس خصوصية النشاط التأميني و التي تمثل المركبات الأساسية المختارة وفقا لطريقة التحليل العاملي.

الجدول رقم (04): المتغيرات المعبرة عن النشاط التأميني

رمز المتغير	التفسير
TP Personne	معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأشخاص (الأقساط المجمعة / الناتج الداخلي الإجمالي)
TP Dommage	معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأضرار (الأقساط المجمعة / الناتج الداخلي الإجمالي)
Actif	حجم أصول شركات التأمين/ الناتج الداخلي الإجمالي
Provtech	حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركات التأمين (مليون دج)
Indemnisation	حجم تعويضات التأمين لفروع الأضرار و الأشخاص (مليون دج)
Placement	حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين (مليون دج)
Frais	المصاريف التشغيلية لشركات التأمين (مليون دج)

المصدر: من إعداد الباحثان

2-1 دراسة مدى توفر شروط التحليل العاملي في البيانات التي ترتبط بالمتغيرات المدروسة:

إن التأكد من تحقق شروط التحليل العاملي يتم من خلال إتباع عدة خطوات:

2-1-1عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي: يمكن الحكم على وجود أو عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي من خلال محدد مصفوفة الإرتباط ، فإذا كانت القيمة التي يأخذها هذا المحدد أكبر من (0)، هنا يمكن الحكم بعدم وجود هذه المشكلة، وبما أن قيمة المحدد تقدر

بـ(9,711E- 005) فهي أكبر من الصفر الأمر الذي يجعلنا نحتفظ بكل المتغيرات ولا نحذف أي منها.

2-1-2 إختبار الأهمية للتحليل العاملي: تم الإعتماد على إختبار (KMO) للحكم على مدى كفاية حجم العينة و إختبار Bartlett لإختبار مصفوفة الإرتباط، و الجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (05): نتائج إختبار Bartlet وKMO

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,807
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	109,337
	df	21
	Sig.	,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (05) بأن قيمة مؤشر KMO مرتفعة و هي تنتمي إلى المجال (0,8 – 0,9)، و بالتالي يمكن القول بأن حجم العينة جيد و يكفي لإجراء التحليل العاملي (Reddy & Kulshrestha, 2019, p. 02)، كما أن قيمة Sig لإختبار Bartlett معنوية و تقل عن مستوى معنوية 05%، و منه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن مصفوفة الإرتباط ليست مصفوفة الوحدة عند مستوى معنوية05%.

3-1-2 جودة تمثيل المتغيرات: يوضح الجدول التالي جودة تمثيل المتغيرات إنطلاقا من معاملات الإرتباط المتعدد و التباينات المشتركة ،حيث تراوحت القيم بين (0,62 و 0,95) وهي تعكس الجودة العالية التي تتميز بها متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (06) : جودة تمثيل المتغيرات

Communalities

	Initial	Extraction
TPPersonne	1,000	,887
TPDommage	1,000	,626
Actif	1,000	,775
Provtech	1,000	,939
Frais	1,000	,952
Indemnisation	1,000	,831
Placement	1,000	,940

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

4-1-2 تحديد القيم الذاتية و إستخراج المركبات الأساسية:

تم الإعتماد على معيار Kaiser الذي يحتفظ بالمركبات التي تكون قيمتها الذاتية أكبر من الواحد (Shrestha, 2021, p. 09)، وقد بين جدول الذي يعرض القيم الذاتية و نسب التشتت بأن هناك مركبتين قيمها الذاتية أكبر من الواحد في حين كانت قيم باقي المركبات أقل من الواحد و بالتالي يتم إستبعادها.

كما تم تدعيم مخرجات معيار Kaiser بمنحنى القيم الذاتية الذي يبين تناقص القيم الذاتية التي تمثل التشتت على المحاور حيث بلغت قيمتها 4,71 في البداية ثم تناقصت لتصل إلى مستوى 0,023.

الشكل رقم (04): منحنى القيم الذاتية لتشتت المحاور

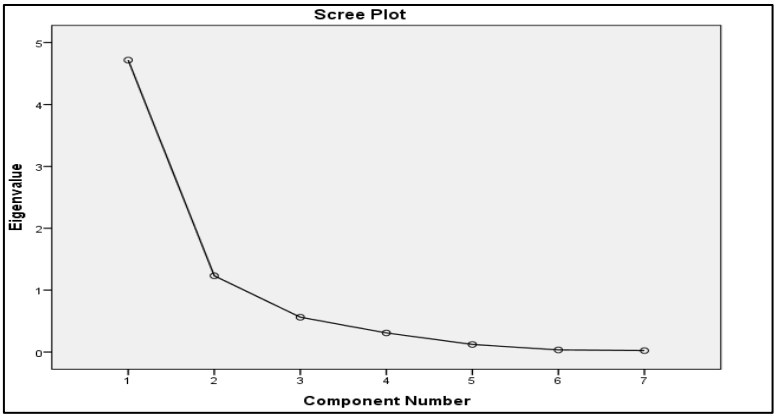

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

و قد بلغت نسبة التشتت الإجمالي للمحاور العاملية المختارة بعد عملية التدوير 84,98%، توزعت كالآتي:

- ❖ المحور العاملي الأول: يفسر نسبة 67,376% من التباين الإجمالي و محققا لأعلى قيمة ذاتية 4,71 ؛
- ❖ المحور العاملي الثاني: يفسر نسبة 17,61% من التباين الإجمالي و محققا لقيمة ذاتية بلغت 1,23.

الجدول رقم (07):المحاور العاملية المقبولة و المتغيرات المرتبطة بها

المحاور	المتغيرات حسب درجة إرتباطها
المحور العاملي الأول	– Placement (96,9%) – Frais (96,8%) – Provtech (96,1%) – Indemnisation (91,2%) – TP Dommage (79%) – Actif (65,5%)
المحور العاملي الثاني	– TP Personne (92,4%)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-2 قياس أثر البطالة على المتغيرات التي تعكس خصوصية النشاط التأميني و التي تمثل المركبات الأساسية المختارة وفقا لطريقة التحليل العاملي:

بعد التوصل إلى المركبات الأساسية سيتم قياس أثر البطالة على كل متغير من المتغيرات المرتبطة بالنشاط التأميني من خلال الإعتماد على طريقة الإنحدار الخطي البسيط.

الجدول رقم (08) : نماذج الإنحدار الخطي للمتغيرات المرتبطة بالنشاط التأميني

المتغيرات	المعنوية الكلية للنموذج Sig	معامل التحديد	B	الثابت
Placement	**0,035***	0,249	-4209,098	258828,41
Frais	**0,007***	0,37	-972,459	51745,99
Provtech	**0,003***	0,429	-2356,965	152743,44
Indemnisation	0,088	0,194	-1216,598	77701,44
TP Dommage	**0,032***	0,255	-0,005	0,729

Actif	0,154	0,123	0,008	0,955
TP Personne	**0,001***	0,509	-0,01	0,065

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن عرضها كما يلي:

- **أثر البطالة على حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين:** يظهر الجدول بأن النموذج معنوي حيث أن قيمة Sig أقل من مستوى المعنوية 05% ، إشارة B سالبة وبالتالي فإن زيادة معدلات البطالة في الجزائر يقابله إنخفاض في حجم التوظيفات المالية لقطاع التأمين بقوة تفسيرية بلغت 24,9% ؛
- **أثر البطالة على المصاريف التشغيلية لشركات التأمين:** نلمس وجود تأثير سلبي معنوي بين البطالة و المصاريف التشغيلية بقوة تفسيرية تقدر بـ37%، كما أن الإشارة السالبة تترجم على أن الزيادة في معدلات البطالة يقابلها إنخفاض في المصاريف التشغيلية وهذا راجع أساسا لإنخفاض كتلة الأجور التي تمثل أبرز العناصر التي تندرج تحت بند المصاريف التشغيلية؛
- **أثر البطالة على حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركات التأمين:** يوجد تأثير سلبي معنوي للبطالة على حجم المؤونات التقنية بقوة تفسيرية تقدر بـ42,9%، فإرتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى إنخفاض حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركات التأمين والتي تعبر عن الصلابة المالية لهذه الشركات و قدرتها على مواجهة إلتزاماتها التعاقدية؛
- **أثر البطالة على تعويضات التأمين لفروع الأضرار و الأشخاص:** يعتبر النموذج غير معنوي حيث أن قيمة Sig أكبر من مستوى المعنوية 05% ؛
- **أثر البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأضرار:** يوجد تأثير سلبي معنوي للبطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأضرار بقوة تفسيرية تقدر 25,5%، حيث أن إرتفاع معدلات البطالة يقابله إنخفاض في حجم الأقساط المكتتبة ، و يمكن تفسير ذلك إقتصاديا على أنه و في ظل غياب فرص العمل تنعدم قدرة الأفراد على إقتناء ممتلكات قابلة للتأمين (المنازل ، السيارات ،،،)؛
- **أثر البطالة على حجم أصول شركات التأمين:** يعتبر النموذج غير معنوي حيث أن قيمة Sig أكبر من مستوى المعنوية 05% ؛

- **أثر البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأشخاص:** يوجد تأثير سلبي معنوي للبطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأشخاص بقوة تفسيرية تقدر 50,9%، حيث أن إرتفاع معدلات البطالة يقابله إنخفاض في حجم الأقساط المكتتبة في فرع الأشخاص من قبل الأفراد (التأمين الصحي، السفر..) و كذا المؤسسات (التأمين الجماعي لفائدة عمالها).

الجدول رقم (09): نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	P value	نتائج الإختبار
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05 ؛	**0,035***	**محققة**
– توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم المصاريف التشغيلية التي تتحملها شركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05 ؛	**0,007***	**محققة**
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05 ؛	**0,003***	**محققة**
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على تعويضات التأمين لفروع الأضرار و الأشخاص عند مستوى معنوية α=0,05 ؛	0,088	**غير محققة**
– توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات الأضرار عند مستوى معنوية α=0,05 ؛	**0,032***	**محققة**
– توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على معدل الإختراق التأميني لفرع تأمينات	**0,001***	**محققة**

الأشخاص عند مستوى معنوية α=0,05 ؛		
– توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لظاهرة البطالة على حجم أصول شركات التأمين عند مستوى معنوية α=0,05.	0,154	**غير محققة**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على النتائج المتوصل إليها

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- تحتاج الجزائر إلى إنشاء مناخ أعمال مناسب لإستقطاب رؤوس أموال أجنبية مستثمرة، كون أن ضخ إستثمارات أجنبية ضخمة من شأنه أن يخلق مناصب عمل جديدة و بالتالي يخفف ولو جزئيا من شدة البطالة ، و في نفس السياق تساهم هذه الإستثمارات في خلق ديناميكية إقتصادية تنعكس إيجابا على القدرة التعبيئية لقطاع التأمين؛
- يمكن للشباب ذوي الشهادات خصوصا التقنية منها إستحداث مؤسسات ناشئة يتم تسييرها من خلال منصات إلكترونية (خدمات الدفع ، النقل ، الحجز و السياحة) لا تحتاج لإستثمارات مادية كبيرة ، إلا أن ذلك يفرض على شركات التأمين تصميم منتجات تأمينية تراعي طبيعة المخاطر السيبرانية التي تواجه هذا الصنف من المؤسسات؛
- تخفيف الضغط على صناديق التقاعد و تفعيل دور شركات التأمين في عرض منتجات الرسملة من شأنه أن يدعم فرع تأمينات الأشخاص و يعيد صناديق الضمان الإجتماعي إلى وضعية التوازن المالي يتبع ذلك إلغاء الإمتياز الخاص بمواصلة النشاط بعد سن الستين لإتاحة الفرصة للشباب المستفيد من منحة البطالة و الذي يشكل عبئا على الخزينة العمومية.

قائمة المصادر والمراجع:

(1990). *المرسوم التنفيذي رقم 90-259* . الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 39.

Federal reserve economic data. (2022). Consulté le 11 24, 2022, sur https://fred.stlouisfed.org/

Maghreb emergent . (2022, 09 12). Consulté le 11 2022, 23, sur L'allocation chômage fait bondir les statistiques sur les demandes d'emploi en Algérie :

https://maghrebemergent.net/anem-lallocation-chomage-fait-bondir-les-statistiques-sur-les-demandes-demploi-en-algerie/

(2022). *المرسوم التنفيذي رقم 22-70*. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 11.

(2022). *قانون المالية 2022*. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 100.

Algérie presse service. (2021, 10 07). *Nouvelle année universitaire: le nombre des étudiants passe à 1.696.000*. Consulté le 11 2022, 20, sur https://www.aps.dz/sante-science-technologie/128538-nouvelle-annee-universitaire-le-nombre-des-etudiants-passe-a-1-696-000#:~:text=ORAN%20%2D%20Le%20nombre%20d'%C3%A9tudiants,la%20Recherche%20scientifique%20Abdelbaki%20Benziane

Boulahrik, M. (2019). Chômage et population active en Algérie à l'horizon 2030. *مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية*, *08*(01), pp. 611-646.

Direction générale du trésor. (2020). *Activité des assurances en Algérie* .

Ministère de l'industrie . (2021). *Bulletin d'information statistique de la PME.*

ONS. (2019). *Activité ,emploi et chômage en Mai 2019.*

ONS. (2021). *L'Algérie en quelques chiffres.*

Reddy, L., & Kulshrestha, P. (2019). Performing the KMO and Bartlett's Test for Factors Estimating the Warehouse Efficiency, Inventory and Customer Contentment for E-retail Supply Chain. *International Journal for Research in Engineering Application & Management (IJREAM), 05*(09), pp. 01-13.

Shrestha, N. (2021). Factor Analysis as a Tool for Survey Analysis. *American Journal of Applied Mathematics and Statistics*, *09*(01), pp. 04-11.

United nations. (2021). *World population prospects 2019.*

الجريدة الرسمية الجزائرية العدد (46). *المرسوم التنفيذي رقم 22-254*. 2022.

ثورية بلقايد، و مبارك بن زاير. (2016). البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر. *مجلة البشائر الإقتصادية*(06)، الصفحات 122-136.

سامي مباركي، و مريم يوسف. (2017). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لإمتصاص البطالة في الجزائر. *مجلة التنمية الإقتصادية، 02*(02)، الصفحات 450-434.

سلمان بن قيلة، و الطاهر بومدفع. (2021). فعالية عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات "دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية سطيف خلال الفترة (2008-2018)". *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، 13*(2)، الصفحات 147-162.

سلمان بن قيلة، و الطاهر بومدفع. (2021). كرونولوجيا البطالة و التشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات). *مجلة المعيار، 25*(60)، الصفحات 592-610.

طارق قندوز، و إبراهيم بلحيمر. (2015). أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم و سندان البطالة خلال الفترة 1995-2009. *بحوث إقتصادية عربية، 69*، الصفحات 107-84.

عبد الهادي مداح، و حميد ستي. (2020). جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة. *الأفاق للدراسات الإقتصادية، 05*(02)، الصفحات 112-95.

نور الدين بو الكور. (2020). قياس و تحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016). *Revue Algérienne d'économie et gestion*، *14*(01)، الصفحات 168-191.